



عاد ملف النازحين السوريين في لبنان إلى ساحة التجاذب السياسي مع إطلاق العنان لعمل الحكومة الجديدة التي طال انتظارها.

وكان زيارـة أحد الوزراء اللبنانيـين (وزير النازـحين صالح الغـريب) بشـكل رسمـي إلى سورـيا لبحث خـيارات عـودة النـازـحين إلى بلادـهم بمثـابة الشرـارة التي رفـعت من مـستوى حرـارة هذا المـلف.

ويكتـسب ملف النـزوح السـوري في لبنان بـعدا سيـاسـيا، انـطـلاقـا من الانـقـسام الحـاد بين الأـطـراف السـيـاسـية الـلـبـانـية حول العـلاقـة مع النـظام السـوري.

وبـينـما يرى البعض ضـرورةً في التنـسيـق مع النـظام السـوري، من بوـابة أـهمـية عـودـة النـازـحين الـذـي أـنـقلـوا بأـعـدادـهم الـهـائلـة كـاـهـلـ Lebanonـ المـهـترـئـ لـناـحـيـتـيـ الـاقـتصـادـ وـالـبـنـىـ التـحـتـيـ، يـرـفضـ البعضـ هـذاـ التـنـسيـقـ منـ بوـابةـ اـتـهـامـ النـظامـ نـفـسـهـ بـجـرـيمـةـ اـغـتـيـالـ رـئـيسـ الـحـكـومـةـ الـأـسـبـقـ رـفـيقـ الحرـيريـ.

أـمـاـ رـأسـ الـحـربـةـ فـيـ هـذـاـ التـجـاذـبـ فـهـمـاـ "ـالـتـيـارـ الوـطـنـيـ الـحرـ"ـ (ـالـمـحـسـوبـ عـلـىـ الرـئـيسـ مـيشـالـ عـونـ)ـ وـ"ـتـيـارـ الـمـسـتـقـبـ"ـ (ـالـمـحـسـوبـ عـلـىـ رـئـيسـ الـحـكـومـةـ سـعـدـ الحرـيريـ).

وـبـينـما لاـ يـوـقـرـ الفـرـيقـ الـأـوـلـ جـهـداـ لـلـتـخلـصـ مـنـ عـبـءـ النـزـوحـ السـورـيـ، وـيـعـتـبرـ هـذـاـ المـلـفـ "ـملـفاـ سـيـارـياـ لـاـ يـمـكـنـ التـرـاجـعـ عـنـهـ"ـ عـلـىـ حـدـ تـعـبـيرـ عـونـ، لـاـ يـأـلـوـ الفـرـيقـ الـثـانـيـ جـهـداـ فـيـ التـعـبـيرـ عـنـ خـوفـهـ عـلـىـ مـصـيرـ العـائـدـينـ "ـفـيـ ظـلـ عـدـمـ توـافـرـ الـأـمـانـ الـلـازـمـ لـلـعـودـةـ".ـ

ويؤكد النائب سليم خوري (التيار الوطني الحر) أن "هدف الفريق الرئاسي واضح وهو إعادة النازحين إلى بلادهم انطلاقاً من المصلحة الوطنية التي تقتضي تخلص لبنان من هذا العبء بأى وسيلة بما فيها الحوار مع الجانب السوري لتسهيل العودة".

ويشير خوري، في حديث للأناضول، إلى أن "البيان الوزاري للحكومة الجديدة أكد على ضرورة العمل على عودة النازحين بشتى الوسائل؛ الأمر الذي يجب أن يشكل بوصلة للعمل الحكومي بكل أطيافه المشاركة".

وعما يُطرح من قبل بعض الجهات السياسية وتحديداً تيار المستقبل عن مخاوف على مصير العائدين إلى بلادهم، يقول خوري: "هذا الأمر مبالغٌ به، فلم يتم إجبار أي سوري على العودة، والتهويل هنا هو في إطار المزايدات السياسية للتصوير على التنسيق، الذي لا بدّ منه، مع الدولة السورية لا أكثر".

ويضيف: "هناك بعض الأفرقاء (الفرقاء) لا يريدون التعاون مع سوريا لأسباب معينة، لكن في البنية القانونية هناك اتفاقات تربط البلدين لا يمكن التنكر لها أو القفز عنها".

وفي المقابل، يرفض النائب نزيه نجم (تيار المستقبل) تسمية الجدل الحاصل في الحكومة حول ملف النزوح السوري بالخلاف، ويلفت إلى أن "كلقوى السياسية في حالة إجماع على ضرورة عودة النازحين السوريين إلى بلادهم".

ويؤكد نجم، للأناضول، أنه "لا ملاحظات لدى تيار المستقبل على إدارة الملف، بل مطالبات لتكون العودة آمنة لا أكثر، ونحن مع عودتهماليوم قبل الغد، إذا ما تم تأمين مناطق آمنة لهم لا تعرض حياتهم للخطر، وهذه المطالبات من باب إنساني بحت لا سياسي".

ويوضح أن "تيار المستقبل من الداعمين لحركة المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم في هذا الإطار، وكذلك الأمر للمبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم".

بدوره، يرفض أيضاً المستشار الإعلامي لوزير الدولة لشؤون النازحين جاد حيدر تسمية الجدل الحاصل حول الملف نفسه بالخلاف؛ "فأي ملفاليوم في لبنان معيشي، اقتصادي، أمني أو غير ذلك، معرض للتباين في وجهات النظر، إلا أن هذا الاختلاف لا يرقى لمستوى خلافٍ أو مشكلة داخل الحكومة".

ويؤكد حيدر، في حديثه للأناضول، أن صالح الغريب منذ اللحظة الأولى لتوليه مهام وزارة الدولة لشؤون النازحين، طلب وتمنى على جميع الأفرقاء سحب هذا الملف الإنساني من التجاذبات السياسية.

ويضيف: "العمل جارٍ على هذا الموضوع مع كل المعنيين، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبانفتاح تام من منطلق مصلحة لبنان العليا وهذا ليس شعاراً بل حقيقة؛ فالاليوم هناك وزارة معنية يقع على عاتقها مهام هذا الملف، وفي هذا الإطار كانت زيارة الوزير الغريب إلى سوريا".

ويشير حيدر إلى أن "هناك مبادرة لوزير المعنى برعاية تامة من رئيس الجمهورية، في هذا السياق" إلا أنه يرفض الكشف عن تفاصيلها؛ إذ أن "الوزير الغريب ارتأى ضرورة عدم التداول الإعلامي بهذه المبادرة لدقة الملف وحساسيته، وتجنبها للمزايدات السياسية وردود الأفعال".

وأكّدت الحكومة اللبنانية الجديدة، التي حصلت في 16 فبراير / شباط الماضي على ثقة 111 نائباً من أصل 128 نائباً في البرلمان، في بيانها الوزاري، على أنها "ستواصل العمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته التي أعلنت عنها في مواجهة

أعباء النزوح السوري واحترام المواثيق الدولية."

وأكملت على كل ما عبر عنه رئيس الجمهورية بوجوب "إخراج هذا الموضوع من التجاذب السياسي لما فيه مصلحة لبنان التي يجب أن تكون فوق كل اعتبار."

وأضافت، في بيانها الوزاري، "مع الإصرار على أن الحل الوحيد هو بعودة النازحين الآمنة إلى بلدتهم ورفض أي شكل من أشكال اندماجهم أو إدماجهم أو توطينهم في المجتمعات المضيفة. وتجدد الحكومة ترحيبها بالمبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم، وتعمل على إقرار ورقة سياسة الحكومة في اتجاه النازحين."

ويشكّو لبنان، الذي بلغ عدد مواطنه نحو 4.5 مليون حسب تقدير غير رسمي، من أعباء اللاجئين السوريين.

ودعا المجتمع الدولي مراراً إلى المساعدة في إعادة هؤلاء اللاجئين، فضلاً عن التوصل إلى حل لإنهاء الحرب في الجارة سوريا، ومن ثم إنهاء مأساة اللجوء.

وبحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان 997 ألف لاجئ، حتى نهاية نوفمبر / تشرين الثاني 2017، إضافة إلى لاجئين سوريين غير مسجلين لدى المفوضية.

وقال الخبير الاقتصادي اللبناني جاسم عجاقة، في تصريحات سابقة، "ارتفعت نسبة البطالة من 11% تقريباً قبل الحرب السورية إلى 35% كمعدل عام، ووصلت إلى أكثر من 60% بين الشباب اللبناني، وفقاً لأرقام مستقاة من أكثر من دراسة."

المصادر:

وكالة الأناضول